



ملتقى وطني بتقنية التحاضر عن بعد الموسم بـ:

دور المحكمة الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية



يوم

06 جوان 2022



أ.د. بن تليس عبد الحكيم / رئيس جامعة الجزائر 1.
أ.د. مصادر فايزية / نائبة رئيس جامعة الجزائر 1.

أ.د. لعلوي عيسى / عميد كلية الحقوق.

أ.د. خوري عمر / رئيس المجلس العلمي.

د/ بوستة خير الدين / نائب عميد كلية الحقوق.

رئيسة الملتقى الوطني: د. سمرى سامية

رئيسة اللجنة العلمية: أ.د. غوثى سعاد

رئيس اللجنة التنظيمية: ط. د. لشهب نادية ليل

المشرف العام على الملتقى: السيدة ملي مونة

إشكالية الملتقى الوطني :

رغم ما شهده موضوع المحكمة الدستورية من اهتمام الباحثين، إلا أنه ما يزال يطرح العديد من التساؤلات من جوانب متعددة للموضوع، فإعادة النظر في المهام المسندة لـ "المحكمة الدستورية" إلى جانب ما كان يختص به "المجلس الدستوري" – ساقاً – من مهام الرقابة على دستورية القوانين، ثمت إضافة مهمة أساسية كذلك في إطار الرقابة البدعة على دستورية القوانين بموجب المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016، والتي أصبحت المادة 195 من دستور 2020، والمتضمنة إدراج آلية الرقابة عن طريق الدفع بعدم دستورية، على القوانين سارية المفعول، والتي ينظمها القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، مما يتبع فرصة أخرى لمراجعة القوانين الصادرة في الدولة، والتي لم يسبق إخضاعها لرقابة "المحكمة الدستورية"، هدف حماية الحقوق والحريات، من أي مساس قد يلحقها.

ويساهم "الدفع بعدم الدستورية" في إدراج السلطة القضائية، إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، في تفعيل عملية الرقابة، عن طريق سلطتها التقديرية، في حالة المسائل التي تكيف – بمبدأها – على أنها تشكل انحرافاً عن تحقيق الغاية من وجودها، مما يفتح المجال لـ "المحكمة الدستورية" ل مباشرة عملها، وفقاً لما خوله الدستور لها، من جميع السلطات العمومية، بمنحها دوراً مشتركاً ومتوازناً في تفعيل الرقابة، في إطار تحقيق غاية أساسية وهي التوازن بين السلطات العمومية.

وعليه فإن التور الجديد لـ "المحكمة الدستورية" الموسع لصلاحياتها، يطرح إشكالية مرتبطة بمدى مساعدة هذه المهام في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية في الدولة؟

أهداف الملتقى:

يهدف الملتقى إلى التركيز على مهمة تحقيق التوازن بين السلطات العمومية، نظراً لأهمية هذا الدور، والذي يمكن جعله دوراً منتجاً لتحقيق هذا التوازن انتلاقاً من مهام كل جهة من جهات الإطار مساهمة من جهتها في تبييه "المحكمة الدستورية" للقيام بدورها، وفض النصوص موضوع الإطار.

محاور الملتقى:



المحور الأول: الإطار المفاهيمي لضبط التوازن بين السلطات العمومية في إطار اختصاصات المحكمة الدستورية.

المحور الثاني: تكيف الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية.

المحور الثالث: دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاص السلطة التشريعية.

المحور الرابع: دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاص السلطة التنفيذية.

المحور الخامس: دور آلية الدفع بعدم الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ.د. غوقي سعاد
نائب العميد: مكتف بالدراسات المابطة
أعضاء اللجنة العلمية: التدرج

- أ.د. منصور مولود كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ.د. بن سنوسي فاطمة كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ.د. اورحون محمد الطاهر كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ.د. وادي عياد الدين كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ.د. قودي سهيلة كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ.د. كتاب ناصر كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ. كروعي منور كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 أ.د. قرلان سلامة كلية الحقوق بومرداس
 أ. د. أكروز ميرiam كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. بوخروبة كاثرون كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. وفي أحمد كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. صام إلياس كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. بهادي عيسى كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. راشدي قرمية كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. لوراري رشيد كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. عليان خضر كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. زهية عيسى كلية الحقوق بومرداس
 د. بن سالم جمال كلية الحقوق جامعة البليدة
 د. مولود بن ناصف كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. بوغرارة مليكة كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. طويل نصيرة كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. دبوشه فريد كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. أقشيش زهراء كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
 د. مقطف خيرة كلية الحقوق بومرداس

أعضاء اللجنة التنظيمية

- ط د / ناصري وردة
- ط د / بورحالة رئيساء الشهيد
- ط د / فرنان فاروق
- ط د / جمعي عبد الرزاق

شروط المشاركة

- التزام المداخلة بأحد المحاور المذكورة لهذا الملتقى.
- ضرورة تميز المداخلة بالجديه والحداثه، مع عدم نشرها أو المشاركة بها من قبل، في أي ظاهرة علمية، في أي إطار كان.
- احترام القواعد المعمول بها في كتابة المدخلات العلمية.
- مراعاة الحد الأدنى لعدد الصفحات بأن لا يقل عن خمسة عشر (15) صفحة وأن لا يتجاوز العشرون (20) صفحة.
- إذا كانت المدخلات باللغة العربية تكتب بمقاس أربعة عشر (14) simplified arabic (14) (Times new roman 14) للمدخلات باللغة الفرنسية.
- تكتب الهامش أسفل كل صفحة، مع إرفاق البحث في نهايةه بقائمة المصادر والمرجع .

الآجال التنظيمية

- تحدد آجال استقبال المدخلات والرد عليها كالتالي:
 - آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة 25 ماي 2022
 - آخر أجل للرد على المدخلات 30 ماي 2022
 - تاريخ انعقاد الملتقى 06 جوان 2022
 ترسل المدخلات على البريد الإلكتروني التالي:

moultkadriot22@gmail.com

للإتصال رقم الهاتف: 0664.581.232



شروط المشاركة

- التزام المداخلة بأحد المحاور المذكورة لهذا الملتقى.
- ضرورة تميز المداخلة بالجديه والحداثه، مع عدم نشرها أو المشاركة بها من قبل، في أي ظاهرة علمية، في أي إطار كان.
- احترام القواعد المعمول بها في كتابة المدخلات العلمية.
- مراعاة الحد الأدنى لعدد الصفحات بأن لا يقل عن خمسة عشر (15) صفحة وأن لا يتجاوز العشرون (20) صفحة.
- إذا كانت المدخلات باللغة العربية تكتب بمقاس أربعة عشر (14) simplified arabic (14) (Times new roman 14) للمدخلات باللغة الفرنسية.
- تكتب الهامش أسفل كل صفحة، مع إرفاق البحث في نهايةه بقائمة المصادر والمرجع .

الآجال التنظيمية

- تحدد آجال استقبال المدخلات والرد عليها كالتالي:
 - آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة 25 ماي 2022
 - آخر أجل للرد على المدخلات 30 ماي 2022
 - تاريخ انعقاد الملتقى 06 جوان 2022
 ترسل المدخلات على البريد الإلكتروني التالي:

moultkadriot22@gmail.com

للإتصال رقم الهاتف: 0664.581.232

